الأمم المتحدة

E/CN.3/2016/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 December 2015
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة السابعة والأربعون
٨-١١ آذار/مارس ٢٠١٦
البند ٣ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*
بنود للمناقشة واتخاذ القرار: المحاسبة البيئية - الاقتصادية

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرَّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٦/٢٠١٥ والممارسات السابقة، يتشرَّف الأمين العام بأن يحيل تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية. وفي التقرير، تصف اللجنة التقدم المحرز في عملها، مع التركيز بصفة خاصة على الأنشطة المتصلة بتعزيز دور نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في وضع مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة، واستكمال استراتيجية التنفيذ، وتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية على الصعيد القطري، واستيعاب المبادرات الدولية للنظام، وسبل التواصل معه، ووضع الصيغة النهائية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الطاقة، ووضع نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك. ويختتم التقرير بنقاط للمناقشة.

* E/CN.3/2016/1.

15-22451 (A) 050116 080116

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية

أولا – مقدمة

١ – في الدورة السادسة والأربعين للجنة الإحصائية المعقودة في الفترة من ٣ إلى ٦ آذار/مارس ٢٠١٥، اتخذت اللجنة المقرر ١٠٨/٤٦ (انظر E/2015/24)، الذي قامت فيه بما يلي:

(أ) أعربت عن تقديرها للعمل الذي تقوم به لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية من أجل التوعية بأهمية نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والنهوض بتطبيقه؛

(ب) طلبت إلى لجنة الخبراء أن تتعاون بشكل وثيق مع الجماعات المعنية من أجل التشجيع على إدراج نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بصورة ملائمة في صياغة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والدعوة إلى ذلك، وطلبت أيضا متابعة المناقشات حول قياس هذه المؤشرات وبناء القدرات على الصعيد القطري على وضع مؤشرات قائمة على نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛

(ج) حثت لجنة الخبراء على الدعوة إلى التوسع في برنامج التنفيذ التابع لها والتشجيع على ذلك، والاضطلاع بدور قيادي قوي في وضع برنامج عملي ومزود بموارد كافية لمساعدة البلدان على تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بالاستناد إلى جدول زمني وأهداف واضحة ونواتج مستهدفة جلية؛

(د) أشارت إلى أهمية وضع خطة وطنية مشتركة لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية على الصعيد القطري، وحثت المنظمات الدولية والإقليمية على مواءمة برامج عملها داخل البلدان من أجل تحقيق التآزر في تنفيذ واستخدام المحاسبة البيئية والإحصاءات الداعمة لها، مع إيلاء اعتبار خاص للتحديات التي ووجهت في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في البلدان النامية؛

(هـ) طلبت إلى الوكالات الدولية والإقليمية وضع برنامج عمل مشترك يشمل إعداد مواد متفق عليها دوليا لدعم تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بما في ذلك الوثائق التوجيهية ومواد التدريب والاتصال، مع الاستفادة من مواطن قوة كل وكالة والتحديد الواضح لأدوار الوكالات ومسؤولياتها سعيا لتجنب ازدواجية الجهود، وإقامة شراكات مع الفئات المعنية من أجل تعزيز استخدام نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، صوب مواءمة البيانات الأساسية وإدماج مصادر البيانات غير التقليدية التي يمكن أن تدعم رصد أهداف التنمية المستدامة؛

(و) حثت لجنة الخبراء، في إطار الجهود الرامية إلى التوسع في برنامج التنفيذ، على مواصلة توسيع نطاق برامج تدريب المدربين، وفقا لنهج مرن ومكون من عدة وحدات، مع مراعاة الأولويات والقدرات التقنية الوطنية على النحو الواجب؛

(ز) أعربت عن تقديرها للتقدم المحرز في صياغة المذكرات التقنية لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والجداول الأساسية للإطار المركزي للنظام، مشيرة إلى فائدة هذه المذكرات والجداول في دعم النهج المقرر اتباعه في تجميع الحسابات القائمة على نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية واستخلاص مؤشرات أهداف التنمية المستدامة القائمة على النظام، وأوصت بأن تختبر البلدان الجداول الأساسية المقترحة تحسبا لإنشاء قاعدة بيانات عالمية لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛

(ح) رحبت بالتقدم المحرز في اختبار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وطلبت إلى لجنة الخبراء مواصلة عملها للمضي قُدما في خطة الاختبارات والبحوث، بما في ذلك وضع وثائق توجيهية ومواد تدريبية بهدف تعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية؛

(ط) رحبت بإكمال المسودة الأولى لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية للزراعة والحراجة ومصائد الأسماك، مشيرة إلى مساهمته في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، وأوصت بوضع الصيغة النهائية للنظام وشجعت على اتباع نهج مماثل في تطوير النظم الفرعية القطاعية الأخرى للمحاسبة البيئية – الاقتصادية، وحثت على التعجيل بوضع الصيغة النهائية لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية للطاقة وإصداره؛

(ي) وافقت على أن تتقاسم لجنة الخبراء مع اللجنة الإحصائية المعلومات المتعلقة بما يلي: '١' عدد المؤشرات المنتجة والمنشورة أو التي عُممت بطرق أخرى استنادا إلى نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛ '٢' أهداف وغايات التنمية المستدامة التي لها صلة بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية.

٢ – ويوجز هذا التقرير العمل الذي تقوم به اللجنة للنهوض بدور نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية بوصفه إطارا للقياس يدعم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (الفرع ثانيا)؛ ويقدم الصيغة المحدثة لاستراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المرتكزة على بيئة السياسات الجديدة، وبخاصة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (الفرع ثالثا)؛ ويبين التقدم المحرز في تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بما في ذلك مبادرات تنمية القدرات، والمبادرات الرامية إلى تحقيق المواءمة بين أطر الإبلاغ المواضيعي ونظام المحاسبة

البيئية – الاقتصادية، والاقتراح المتعلق بتجميع قاعدة بيانات دولية متسقة بشأن نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بشأن مجموعة مصغرة من الحسابات (الفرع رابعا)؛ ويقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز فيما يتعلق باختبار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقا لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، والنهوض ببرنامج البحوث المرتبط بذلك (الفرع خامسا)؛ ويعرض نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال الطاقة ونظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك لاعتمادهما (الفرعان سادسا وسابعا)؛ ويطرح نقاطا معروضة على اللجنة لمناقشتها (الفرع ثامنا).

ثانيا – نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة

٣ – طلبت اللجنة الإحصائية، في دورتها الخامسة والأربعين، إلى لجنة الخبراء أن تتعاون بشكل وثيق مع الأفرقة المعنية من أجل التشجيع على إدراج نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بصورة ملائمة في صياغة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والدعوة إلى ذلك الإدراج. وتحقيقا لهذه الغاية، عملت لجنة الخبراء على دعم فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بوضع مؤشرات التنمية المستدامة في وضع مؤشرات مستندة إلى معايير، ترتكز، حسب الاقتضاء، على نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية.

٤ – وقدمت لجنة الخبراء إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات ورقتين تتضمنان تقييما للمساهمة المحتملة التي يمكن لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية تقديمها في مجال قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ولاحظت لجنة الخبراء، في هاتين الورقتين، أن رصد الأهداف يتطلب مزيدا من المعلومات المتكاملة القادرة على إبراز الروابط المتبادلة بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع. وأفادت الورقتان بأن تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية أتاح إمكانية وضع هذه المعلومات، وأن هذا النظام، إلى جانب نظام الحسابات القومية، يمثل إطارا إحصائيا هاما لدعم استخلاص مؤشرات متسقة منهجيا لقياس القضايا البيئية – الاقتصادية عبر مختلف القطاعات ووفقا لمستويات متعددة من التصنيف. ومن شأن تطبيق النهج الذي يأخذ به هذا النظام أن يؤدي أيضا إلى تبسيط النظام الإحصائي بصورة كبيرة من أجل الإبلاغ العالمي والحد من عبء الاستجابة على الصعيد الوطني. وقدمت لجنة الخبراء خريطة طريق للتوفيق بين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ومعايير نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، في إطار النهجين القصير الأجل والطويل الأجل. وقُدمت توصية بأن تحدد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء، وفقا لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، مع التسليم بأن البيانات المتوافقة مع المعيار الإحصائي قد لا تتيسر إتاحتها على المدى القصير. ولذلك، فإن

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، على المدى القصير، ينبغي أن تحسب عن طريق استخدام أفضل البيانات المتاحة، باستخدام قواعد البيانات الوطنية والدولية على السواء. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تُبذل جهود على المدى الطويل من أجل تعزيز النظم الإحصائية الوطنية، كي تصير قادرة على إنتاج المعلومات الضرورية المستندة إلى المعايير والتي من شأنها أن تعزز المؤشرات.

٥ - وقدمت لجنة الخبراء أيضا لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات تحليلا للمؤشرات التي يمكن تحديدها وفقا لمعايير نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية[(١)]. وقدم تحليل عام حدد ٣٥ من المؤشرات ذات الصلة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وأوضح إلى أي مدى يمكن تحديد هذه المؤشرات وفقا لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وبعد ذلك قامت لجنة الخبراء بإجراء تحليل متعمق بغرض تقديم المزيد من التعاريف والبيانات الفوقية، في الحالات التي أمكن فيها ذلك، بشأن المؤشرات التي حُددت، وقدمت النتائج إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات مشفوعة بتوصية بتحديد المؤشرات السالفة الذكر وفقا لمعايير نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ودعما لذلك العمل، قدمت وثيقة من صفحتين تلخص المساهمات التي يمكن أن يقدمها نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في رصد أهداف التنمية المستدامة[(٢)].

ثالثا - استراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية

٦ - ناقشت لجنة الخبراء تحديثا لاستراتيجية التنفيذ التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والأربعين. وقُدم التحديث المقترح في وثيقة معلومات أساسية إلى اللجنة الإحصائية. ورأت اللجنة أنه من الضروري تحديث استراتيجية التنفيذ من أجل الاستجابة على نحو أفضل للحاجة إلى تعزيز عمليات التنفيذ، وإلى ربط الاستراتيجية بالبيئة الجديدة للسياسات، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وربطها بالمبادرات الأخرى المتعلقة بالسياسات من قبيل المحاسبة المتعلقة برأس المال الطبيعي، والاقتصاد الأخضر/النمو الاقتصادي الأخضر، والاستهلاك والإنتاج المستدامان، والإبلاغ عن الاستدامة من جانب الأعمال التجارية. وعكست الاستراتيجية أيضا الدور المحوري الذي يؤديه نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في المبادرات الإحصائية الناشئة من

(١) متاح على الموقع التالي: http://unstats.un.org/sdgs/files/meetings/iaeg-sdgs-meeting-02/Statements/UNCEEA%20comments%20by%20goal.pdf. وانظر أيضا: http://unstats.un.org/sdgs/meetings/iaeg-sdgs-meeting-02 و http://unstats.un.org/unsd/envaccounting/ceea/meetings/tenth_meeting/lod10.htm.

(٢) انظر http://unstats.un.org/unsd/envaccounting/ceea/documents/SEEA%20and%20SDGs%20Note_Rev%201.pdf.

قبيل الخطة التحويلية وتحديث النظام الإحصائي، فضلا عن استخدام البيانات الضخمة في مجال دعم الإحصاءات الرسمية.

٧ - وانطوت الاستراتيجية المحدثة أيضا على توسع في الشمول، بحيث لا يقتصر فقط على الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، لكنه يشمل أيضا المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بما يعكس النهج الكلي لوضع نظام للمعلومات يدعم التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت الخبرة المستخلصة من التعامل مع البلدان أن تنفيذ كل من الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية جنبا إلى جنب مع المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقا لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية يتطلب الأخذَ بالنهج نفسه فيما يتعلق بوضع خطط وطنية استنادا إلى تقييم البيانات وإلى بيئة السياسات القائمة على الصعيد القطري والاتفاقَ على الحسابات ذات الأولوية. وينبغي أن تعتبر حسابات النظم الإيكولوجية جزءا من التحليل لكونها امتدادا لهذا المجال المحاسبي. ولذلك، اعتُبر أنه سيكون من الأكفأ الجمع بين تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية واختبار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في استراتيجية مشتركة.

٨ - وعلاوة على ذلك، رأت لجنة الخبراء أنه من المهم وضع أهداف وغايات محددة للتنفيذ. وشملت الأهداف ما يلي: (أ) اعتماد نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بوصفه إطارا هاما للقياس يدعم نظام المعلومات المتعلق بالتنمية المستدامة، ويستعان به في وضع مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة من قواعد البيانات المملوكة وطنيا؛ (ب) تعميم تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية على الصعيد القطري كجزء من تحديث الترتيبات المؤسسية والعملية العادية لإنتاج الإحصاءات؛ (ج) إنشاء قدرة تقنية على الإبلاغ المنتظم عن المجموعات الأساسية للحسابات البيئية.

٩ - وأوصت اللجنة بالغايات التالية، من أجل تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، التي ينبغي تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠:

(أ) أن يكون هناك ما لا يقل عن ١٠٠ من البلدان التي لديها برامج جارية وممولة جيدا تابعة لإطار المحاسبة المركزي الخاص بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وما لا يقل عن ٥٠ بلدا لديها برامج جارية وممولة تمويلا جيدا في مجال محاسبة النظم الإيكولوجية من أجل دعم عملية صنع القرار على الصعيد الوطني؛

(ب) إتاحة بيانات خط الأساس والمؤشرات العالمية القابلة للمقارنة لدعم تقييم ورصد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة؛

(ج) وجود برامج ومواد على الصعيد الدولي لغرض بناء القدرات ودعم التعلم المتواصل؛

(د) إنشاء آليات نشطة للبحث والتثقيف على الصعيد الدولي للنهوض بأفضل الممارسات وتبادلها؛

(هـ) إطلاق نظام محدث للمحاسبة الخاصة بالنظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بغرض المضي قدما نحو وضع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.

١٠ – وتشمل استراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية التنفيذ على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، وتقدم استراتيجية للتمويل. وسيكون من الضروري تحديد آلية لتتبع التقدم المحرز في التنفيذ استنادا إلى التقييم العالمي الذي أجري في عام ٢٠١٤، وذلك من أجل تقييم الامتثال للغايات.

رابعا – التقدم المحرز في تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئة – الاقتصادية والإحصاءات الداعمة

١١ – بناء على ما طلبته اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والأربعين، قد كثفت لجنة الخبراء مبادراتها لدعم البلدان في تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بطرق منها:

(أ) توسيع نطاق برنامج بناء القدرات، بما في ذلك تقديم حلقات عمل ودورات التعلم المختلط – وتشتمل دورة التعلم المختلط على ثلاث مراحل: دورة تدريبية إلزامية تقدم على شبكة الإنترنت، وحلقة دراسية تتضمن الحضور الشخصي، ومرحلة متابعة. وانطلاقا من النجاح الذي حققته الدورة الدراسية للتعليم المختلط بشأن الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية التي نظمتها الشعبة الاحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، تم عرض تنظيم دورات دراسية بمساعدة خبراء من المكتب الاسترالي للإحصاءات، ومكتب الإحصاءات الكندي، وهيئة الإحصاءات الدنماركية، ومكتب الإحصاءات الهولندي. وفي عام ٢٠١٥، عقدت دورات في أديس أبابا من أجل ممثلي البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الإنكليزية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وفي سانتياغو لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تم ترجمة مواد الدورة الدراسية إلى اللغة الإسبانية من أجلها، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ونظمت دورة

تدريبية على شبكة الإنترنت، كمرحلة أولى من الدورة بالنسبة للبلدان الآسيوية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ، ومن المتوقع أن تنظم المرحلة التي تتطلب الحضور الشخصي في شهر شباط/فبراير ٢٠١٦ في تشيبا، باليابان. كما تم تنظيم العديد من حلقات العمل الوطنية والإقليمية المضطلع بها في آسيا وأمريكا اللاتينية بالتعاون مع الشركاء المعنيين. ويجري إعداد دورات إضافية من التعلم المختلط بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقية التنوع البيولوجي بشأن نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال الطاقة، ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال المياه، والمحاسبة التجريبية المتعلقة بالنظم الإيكولوجية؛

(ب) توسيع نطاق المساعدة المقدمة داخل البلدان بشأن تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وتقوم الشعبة الإحصائية بالتعاون مع الشركاء، بما في ذلك اللجان الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية التنوع البيولوجي، بتقديم الدعم في مجال تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في عدد من البلدان داخل مناطق كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وجرى الشروع في ثلاثة مشاريع تابعة لحساب التنمية ذات صلة بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وتشمل البلدان التالية: إندونيسيا، وأوغندا، وكينيا، وماليزيا (تولت شعبة الإحصاءات قيادة المشروع)؛ وفي إكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، وجامايكا، وفيجي، وكولومبيا، وملديف، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة) (تولت كل من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قيادة المشروع)؛ وفي بالاو، وتونغا، وساموا، وسيشيل، وفانواتو (تولى قيادةَ المشروع مركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ). وتهدف هذه المشاريع في تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للمكاتب الإحصائية الوطنية، من خلال وضع الخطط وبرامج العمل الوطنية المرتبطة باستراتيجيات التنفيذ على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

(ج) إعداد مذكرات تقنية بشأن موضوعات مختارة – وتقدم المذكرات التقنية مجموعة من الحسابات والجداول الأساسية وتشتمل على توجيهات عملية بشأن كيفية تجميع الحسابات والجداول بغرض تزويد البلدان بلمحة عامة عن الخطوات الأولية اللازمة لتجميع الحسابات واستخلاص المؤشرات. وقد أعد المذكرات التقنية محرر، بتوجيه من اللجنة التقنية المعنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، مع مدخلات من مختلف أعضاء فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، وفرقة العمل التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي المعنية بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وأعدت مشاريع مذكرات تقنية بشأن الطاقة والمياه والأراضي، والسلع البيئية، وقطاع الخدمات، والانبعاثات الجوية، وحسابات الإنفاق على الحماية البيئية، وحسابات تدفق المواد، ومن المتوقع وضعها في صورتها النهائية بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٦؛

(د) النهوض بنشر بيانات متسقة عن نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية من خلال قواعد البيانات الدولية – رأت اللجنة أنه من المهم العمل على تجميع بيانات متسقة عن نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية على المستوى الدولي عن طريق الاستعانة بالبيانات الاقتصادية المتصلة بالبيئة والمستمدة من قواعد البيانات الدولية والإقليمية القائمة (انظر E/CN.3/2016/27) كخطوة أولى نحو نشر إحصاءات متسقة مع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وشددت اللجنة على أهمية تقاسم البيانات وتبادل الآليات على أساس النماذج الموحدة للبيانات والاستعانة بتبادل البيانات الإحصائية والوصفية. وشجعت الوكالات الدولية على القيام بعملية تقييم وتحديد الأولويات في مجال تجميع البيانات من أجل مجموعة صغيرة من الحسابات التي يمكن استخدامها لعرض نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية مع الاستعانة بالبيانات الدولية المتاحة. وينبغي وضع اقتراح واضح المعالم استنادا إلى نتائج عملية التقييم جنبا إلى جنب مع وجود فهم واضح للموارد اللازمة. وأوصى مكتب اللجنة بإنشاء فريق عامل مشترك بين الأمانات معني بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية من أجل قيادة الأعمال المتعلقة بجمع البيانات وتنسيق أنشطة المنظمات الدولية. ويجري حاليا إعداد اختصاصات هذا الفريق وستعرض في وثيقة معلومات أساسية لهذا التقرير؛

(هـ) النهوض ببرنامج البحوث – وقد شرعت اللجنة التقنية المعنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في إجراء استعراض لبرنامج البحوث المتعلقة بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية من أجل استكمال قائمة المسائل المعلقة ومواصلة تحديد قائمة المواضيع التي سيجرى بشأنها مزيد من البحوث وتحديد الأولويات المرتبطة بها. وتقوم اللجنة التقنية بإعادة تنظيم برنامج البحوث لغرض التمييز بين المسائل المفاهيمية، التي لم تعالج بعد بالنسبة إلى الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، من جهة، والمسائل المتعلقة بالتنفيذ، الآخذة في الظهور مع قيام المزيد من البلدان باختبار وتنفيذ الإطار المركزي للنظام. وعلاوة على ذلك، فإن أوجه التداخل في برامج البحوث المتعلقة بالإطار المركزي للنظام والمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية جرى تحليلها بغرض حسمها بصورة أكثر كفاءة؛

(و) إعداد مواد اتصال للترويج لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية – وتم إعداد عدد من المواد الخاصة بتعزيز الاتصال، بما في ذلك نماذج تقديم العروض، والكتيبات، وسبل استخدام الشعارات، وغيرها من الوثائق. وتم الاتفاق على الشعار والرسوم البيانية المتضمنة للمعلومات، ويجري حاليا استخدامها في جميع المواد ذات الصلة بنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. وتم إنشاء فريق لاستعراض الشعارات المقترحة وإبداء الملاحظات بشأنها. وتوفر المواد المتعلقة بالاتصالات وسيلة موحدة للتفاعل مع مختلف أصحاب المصلحة والمساعدة على إذكاء الوعي. والعمل جار على تصميم موقع جديد على شبكة الإنترنت، من المتوقع إطلاقه في عام ٢٠١٦. وسيوفر الموقع وصلة بينية أيسر استعمالا لتلبية احتياجات المستعملين وغيرهم في مجال الحسابات البيئية – الاقتصادية. وهناك برنامج للمعارف سيشكل جزءا من الموقع الشبكي الجديد، بما يتيح تبادل أفضل الممارسات وبناء شبكة من الممارسين؛

(ز) المواءمة بين المبادرات المختلفة ونظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية – وتوجد عدة آليات للرصد المواضيعي لغرض الاستجابة في مجال أطر محددة متعلقة بالسياسات. وكثيرا ما تنتج عن هذه الآليات مبادرات مستقلة فيما يتعلق بجمع البيانات، مما يجعل من الصعب فهم التداخلات المتعلقة بجمع البيانات وعبء الاستجابة الواقع على البلدان في هذا الصدد. وناقشت اللجنة المجالات التي يمكن فيها السعي إلى تحقيق المواءمة بين البيانات بغرض ترشيد مبادرات جمع البيانات وتحقيق الكفاءة. ونوقشت مسألة تحقيق المواءمة فيما يتعلق بالمواضيع التالية: الزراعة، والمؤشرات المتعلقة بالمياه؛ ومؤشرات التنوع البيولوجي، بما في ذلك النفقات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والاستهلاك والإنتاج المستدامان، ومبادرات النمو/الاقتصاد الأخضر. وبدأ تنفيذ مشروع بالاشتراك مع هيئة الإحصاءات السويدية، ووزارة البيئة في شيلي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وشعبة الإحصاءات لمواءمة إطار المؤشرات المواضيعية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين مع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية من أجل مواءمة إطار المؤشرات المواضيعية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين مع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بغرض تعزيز النظام كإطار إحصائي في سياق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وكإطار لرصد تنفيذ إطار العشر سنوات للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وعلاوة على ذلك، تجرى مناقشات مع منظمة السياحة العالمية بغرض الجمع بين حسابات السياحة الفرعية ونظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية حتى يتسنى توفير الإطار الإحصائي الذي تمس إليه الحاجة في دعم قياس السياحة المستدامة. واستنادا إلى المبادرات القائمة من قبيل المبادرة العالمية لتقارير الأداء، وتحالف رأس المال الطبيعي، التي وضعت أو تواصل وضع أطر لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة على مستوى الأعمال التجارية، سيجري تنظيم اجتماع في أوائل عام ٢٠١٦ بالتعاون مع هيئة الاحصاءات

الهولندية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية التنوع البيولوجي، من أجل وضع خريطة طريق لمواءمة الإبلاغ عن الاستدامة مع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وتقوم أيضا كل من اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا بتقييم تعاريف الغطاء الأرضي من أجل المواءمة بينها وإقامة روابط بينها وبين التعاريف التي تم وضعها في إطار نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛

(ح) زيادة التنسيق بشأن تنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. وتقوم لجنة الخبراء بوضع آلية لتعزيز التنسيق بين الوكالات الإقليمية والدولية من أجل تفادي ازدواجية الجهود وترشيدها. واستنادا إلى الولايات والمزايا النسبية لمختلف الأفرقة والوكالات، ستجري اللجنة تقييما لأدوارها ومسؤولياتها وأنشطتها وستقوم بوضع برنامج عمل مشترك. وفي هذا السياق، فإن فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية يعيد النظر في اختصاصاته التي تركز على دعم وضع معايير تتعلق بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية من أجل تقديم الدعم بصورة أفضل للأنشطة المتعلقة بتنفيذها.

خامسا – التقدم المحرز في مجال اختبار وتعزيز برنامج البحوث الخاص بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية

١٢ – بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والعشرين، أحرز تقدم في اختبار وتعزيز برنامج البحوث الخاص بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية كجزء من المشروع المتعلق بتعزيز المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية، الذي تموله النرويج وشعبة الإحصاءات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقية التنوع البيولوجي. وفي هذا الصدد، تم الاضطلاع بالأنشطة التالية:

(أ) إعداد تقييمات وخطط عمل وطنية لغرض إنشاء نظام للمعلومات لدعم التنمية المستدامة في ٧ بلدان رائدة، هي: إندونيسيا، وبوتان، وجنوب أفريقيا، وشيلي، وفييت نام، والمكسيك، وموريشيوس. وجرى الاضطلاع بتدريبات تجريبية في بعض البلدان، وبخاصة في مجال الغطاء الأرضي.

(ب) وضع وثيقة تقنية توجيهية تتضمن آخر المستجدات والتوسعات في مفاهيم محاسبة النظم الإيكولوجية، وأساليبها، وهيكلها، استنادا إلى المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وتوفير توجيهات عملية بشأن تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وقد أعدت الوثيقة استنادا إلى الورقات التقنية التي تم

إعدادها كمدخلات في الوثيقة التوجيهية التقنية الجامعة. ونوقشت الوثيقة كذلك أثناء منتدى للخبراء نظم في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وستقدم نسخة منقحة من الوثيقة في المشاورات الموسعة التي ستجرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛

(ج) تعزيز برنامج البحوث المتعلقة بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وبناء الشراكات لمعالجة المسائل. وحدد منتدى الخبراء المسألتين التاليتين اللتين تتصفان بالأولوية، باعتبارهما ترتبطان ارتباطا جوهريا بالعديد من المسائل المعروضة في برنامج البحوث:

'١' تصنيف الغطاء الأرضي – فاستنادا إلى التصنيف الحالي للغطاء الأرضي ضمن الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، هناك حاجة إلى وضع تسلسل هرمي لتصنيف واستخدام الغطاء الأرضي بما يتسق مع الخصائص الفيزيوغرافية، مثلا الخصائص المتعلقة بالمناخ الحيوي، وتشكيل الأراضي، وعلم الصخور، والهيدرولوجيا، والخصائص الاجتماعية – الاقتصادية والمتعلقة بالموئل الأحيائي من وحدات النظم الإيكولوجية. وهو موضوع يحظى باهتمام الأوساط الإحصائية في جهودها الرامية إلى وضع أطر مفاهيمية متفق عليها دوليا لجمع البيانات وتصنيفها ونشرها تحترم مبادئ جودة البيانات وتماسكها وصلتها بالموضوع وإمكانية مقارنتها، ودوائر البيانات الجغرافية المكانية التي تركز على منظور إدارة البيانات والنهج المستندة إلى البيانات. ونظمت مناسبة جانبية على هامش اجتماع الفريق المعني برصد الأرض الذي عقد في المكسيك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ لقياس مدى اهتمام دوائر البيانات الجغرافية المكانية بالمشروع. ويقترح إنشاء مشروع بهذا الصدد ووضعه تحت إشراف لجنة الخبراء المعنية بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بالتعاون الوثيق مع مبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على النطاق العالمي؛

'٢' تصنيف خدمات النظم الإيكولوجية – ويوجد حاليا تصنيفان في هذا الصدد قيد الاستخدام، هما التصنيف الدولي الموحد لخدمات النظم الإيكولوجية، الذي أعدته الوكالة الأوروبية للبيئة لأغراض المحاسبة، ويستند إلى خصائص التصنيف التي اعتمدها تقييم النظام البيئي للألفية، ويجري استخدامه حاليا في عمليات رسم الخرائط والتقييم، والتصنيف المتعلق بالسلع والخدمات النهائية للنظم الإيكولوجية، الذي أعدته وكالة حماية

البيئة التابعة للولايات المتحدة ويوفر تعريفات أكثر دقة ويربط الخدمات بالمستفيدين. ويستخدم كلا التصنيفين مبادئ مماثلة. وفي المناقشات الأولية، أشار أصحاب المصلحة الرئيسيين في التصنيفين إلى أن هناك اهتماما بمحاولة وضع تصنيف وحيد متفق عليه دوليا يجمع بين التصنيفين اللذين يجري استخدامهما حاليا. ويجري إعداد مذكرة مفاهيمية لتحديد نطاق المشروع والموارد اللازمة لتنفيذه.

١٣ - بالنظر إلى ما أبدي من اهتمام بالنهوض ببرامج اختبارات وبحوث المحاسبة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية، من المتوقع أن يزداد في المستقبل القريب عدد من البلدان العاملة في هذا المجال، وبخاصة فيما يتصل بالحسابات المتعلقة بالأراضي، والحسابات المتعلقة بأوضاع وخدمات النظم الإيكولوجية.

سادسا - نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الطاقة

١٤ - وافقت اللجنة الإحصائية، في دورتها الرابعة والأربعين، على عملية وضع الصيغة النهائية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الطاقة، التي ستشمل تقديم نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الطاقة، بناء على توصية لجنة الخبراء، كي يعتمده مكتب اللجنة الإحصائية.

١٥ - وقد استعرض فريق الخبراء المعني بحسابات الطاقة مشروع نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الطاقة في عام ٢٠١٤ وتم وضع المشروع في صيغته النهائية في أواخر عام ٢٠١٥. وإثر الاستعراض النهائي للمشروع، قامت لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية بعرض نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الطاقة على اللجنة الإحصائية بغرض اعتماده كمعيار إحصائي دولي. ويقدم نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الطاقة مشفوعا بمذكرة توضح عملية وضعه في صيغته النهائية في شكل وثيقة معلومات أساسية.

١٦ - ويجري الإعداد لعقد دورة للتعلم المختلط بشأن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الطاقة بالاشتراك مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية التنوع البيولوجي.

سابعا - نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك

١٧ - حسبما أوصت به اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والأربعين، استمر العمل على وضع الصيغة النهائية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك. ويخضع النظام لمشاورات عالمية قبل عرضه على اللجنة الإحصائية. وسيقدم في شكل وثيقة معلومات أساسية، مشفوعا بمذكرة توضح عملية وضعه في صيغته النهائية.

١٨ - وقامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات بوضع نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك. وقد موِّل النظام في صيغته الأولية في إطار الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، وجرت متابعته بدعم مباشر في إطار الهدف الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة المتمثل في زيادة وتحسين توفير المنافع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة. ويغطي نطاق نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك أنشطة في مجال الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك، وتصميم حسابات مرتبطة بها على نحو يعكس تطبيق الجداول والمعايير المحاسبية للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية على تنظيم البيانات المتعلقة بهذه الأنشطة.

ثامنا - النقاط المطروحة للمناقشة

١٩ - إن اللجنة مدعوة إلى إبداء آرائها بشأن ما يلي:

(أ) دور نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في تنفيذ مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) اعتماد الصيغة المحدثة لاستراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛

(ج) التقدم المحرز في تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بما في ذلك ما يتعلق بأعمال التنسيق وجمع البيانات؛

(د) التقدم المحرز في اختبار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية وفقا لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والنهوض ببرنامج البحوث؛

(هـ) اعتماد نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الطاقة كمعيار إحصائي وتشجيع تنفيذه على الصعيد القطري؛

(و) وضع الصيغة النهائية لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك واعتماده، وتشجيع تنفيذه على الصعيد القطري بالتنسيق مع الأهداف الاستراتيجية العالمية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن التنمية المستدامة والزراعة، وتنمية قدرات شعبة الإحصاءات في مجال المحاسبة البيئية – الاقتصادية، والاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية والمبادرات الأخرى ذات الصلة.